مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد ٥٨ الجزء الاول إبريل ٢٠٢٢
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى في ظل جائحة كورونا

Requirements to achieve social protection for Workers in the informal sector considering the Corona pandemic

دكتورة أحلام فرج عليان عبدالمنعم

مدرس بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط

الملخص

يفتقر الكثير من العمال إلى برامج وخدمات الحماية الاجتماعية، وخاصة العمال فى القطـــاع غير الرسمى ومنهم عمال البناء والتشييد، ونتيجة للتأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا والتحـــول الذى طرأ على العالم بأكمله، دعى ذلك إلى ضرورة توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كل الفئات في كل المجتمعات وقطاعات العمل المختلفة، لذلك كان لابد من بحث ودراسة متطلبـــات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحـــة كورونـــا، وتحديـــد المعوقات التي تعوق تحقيق الحماية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحـــة كورونـــا، والتوصل إلى بعض الآليات المقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمـــال فـــي القطـــاع غيـــر الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية. وتنتمي هذه الدراســـة وفقـــاً لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باســـتخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع عمال البناء والتشييد بمدينة أســـيوط الجديـــدة بشركتى سيديكو للمقاولات، والقطر العربى للمقاولات وعددهم(٤١) عامل، وتمثـــل المجـــــال الزمنـــي للدراسة في فترة جمع البيانات من الميدان وعرض وتحليل النتائج والتي بدأت خـــلال الفترة من **١٢/٢/٢٠٢٢م حتى ٢٨/٢/٢٠٢٢م.**

الكلمات الدالة: الحماية الاجتماعية، العمال فى القطاع غير الرسمى، جائحة كورونا.

Abstract

Many workers lack social protection programs and services, especially workers in the informal sector, including construction workers, and as a result of the effects resulting from the Corona pandemic and the transformation that occurred in the entire world, this called for the need to expand the umbrella of social protection to include all groups in all societies and work sectors. Therefore, it was necessary to research and study the requirements for achieving social protection for workers in the informal sector in light of the Corona pandemic, and to identify the obstacles that impede achieving protection for workers in the informal sector in light of the Corona pandemic, and to reach some proposed mechanisms to achieve social protection for workers in the informal sector. Official in light of the Corona pandemic from the perspective of generalist practice in social work. According to its objectives, this study belongs to the type of descriptive studies, and the study relied on the scientific method by using the comprehensive social survey method for all construction workers in the new city of Assiut in the two companies SEDICO Contracting, and the Arab Qatar Contracting, numbering (41) workers, The field, presentation and analysis of the results, which started during the period from 12/2/2022 AD to 28/2/2022 AD.

Key words: Social protection, Workers in the informal sector, Corona pandemic.

أولاً : مشكلة البحث

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد ١٩" وانتشاره بين جميع الدول، بدا أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكونُ كبيرةً ومؤثرةً على المستويين العالمي والوطني، حيث ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والتي تمثلت في العزل والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، والمنع من السفر /الإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة كالمدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه وشركات السياحة انعكس سلبًا على اقتصادات جميع دول العالم، وأدخل النظام العالمي في حالة من الركود، نتج عنها تأثير على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، طالت مصر، كما طالت جميع دول العالم، حيث من المؤكد أن أي أزمة يمر بها العالم مجتمعًا تترك آثارها على الجميع رغم تفاوت هذه الآثار بين دولة وأخرى، طبقًا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية (دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠).

ومن هذه الآثار فقدان الكثير من العمال لوظائفهم حيث كانت النسبة العظمى من فقدان الوظائف في القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس فتشير تقديرات منظمة العمل الدولية أن حوالى ١,٢٥ مليار عامل يمثلون نحو ٣٨% من قوة العمل العالمية يعملون في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وهو الأكثر عرضة لفقدان وظائفهم وتتمثل تلك القطاعات في تجارة التجزئة والخدمات الغذائية والتصنيع. أما بالنسبة للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل فإن القطاعات المتضررة لديها نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي والذين يصعب حصولهم على الخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية. وبالتالي بدون وجود إجراءات جيدة للتعامل مع التداعيات الخاصة بانتشار الجائحة سيواجه العمال خطر الفقر وصعوبة استعادة أعمالهم خلال فترة النشاط الاقتصادى بعد الجائحة (أمين، آخرون، ٢٠٢٠، ص.٣٥).

وأوضحت منظمة العمل الدولية إن أكثر من واحد من كل ستة شباب توقف عن العمل منذ ظهور وباء كوفيد ١٩ ، بينما نقصت ساعات عمل من ظلوا يعملون بنسبة ٢٣ في المئة. فبحسب الإصدار الرابع من تقرير " مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد ١٩ وعالم العمل "، يتضرر الشباب من الوباء أكثر من الفئات الأخرى، فهو لا يقضي على وظائفهم فحسب، بل ويعطل التعليم والتدريب أيضاً، ويضع عراقيل كبيرة في طريق الساعين إلى دخول سوق العمل أو تغيير وظائفهم.

لقد كان معدل بطالة الشباب في عام ٢٠١٩ (١٣,٦ في المئة) بالأساس أعلى من أي فئة أخرى. وكان هناك نحو ٢٦٧ مليون شاب خارج التعليم أو العمل أو التدريب. كما أن الذين لديهم وظائف من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً أكثر احتمالاً لأن يعملوا في مهن تجعلهم عرضة للخطر، كالمهن منخفضة الأجر، أو العمل في القطاع غير المنظم، أو العمال المهاجرين (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠).

ونتيجة لجائحة كورونا أيضاً فقد تم القضاء على العديد من الأنشطة ومجالات العمل القائمة في الكثير من الدول مقارنة بفترة ما قبل الجائحة ففي الولايات المتحدة فقد الملايين من الأفراد وظائفهم وزادت نسبة البطالة بعد أن وصلت إلى نسب منخفضة لم تحققها من قبل في فترة ما قبل الجائحة، ومن جانب آخر قامت دول العالم بتخصيص مبالغ طائلة لمواجهة الجائحة وفقاً لقدرات وامكانيات كل دولة، ففي الولايات المتحدة تم تخصيص ما يقرب من ستة تريليون دولار لمواجهة الجائحة، وفى مصر قامت الحكومة المصرية بتخصيص مائة مليار جنيه لمواجهة الجائحة فضلاً عن طرح العديد من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للمؤسسات والأفراد على حد سواء والتي تقدر بالمليارات (غازى، ٢٠٢٠، ص.١٠)، وهذا ما أوضحته دراسة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠) حيث شهد الكثير من القطاعات نتيجة وباء كورونا اضطرابات عديدة، وقد أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية أن الحكومة خفضت توقعاتها لمعدّل النمو الاقتصادي للعام المالي الحالي(٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى٢،٤ % بدلًا من٥،٧% كما كان مستهدفًا

قبل أزمة كورونا، وتستدعي هذه الأزمة غير المسبوقة ضرورة الإسراع بتقييم تداعياتها على جميع المستويات الإنسانية والاقتصادية، وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير أوّلي للتداعيات الاقتصادية لهذا الفيروس على كلٍّ من المستوى الك ِلي والقطاعي وفقًا لسيناريوهات مختلفة، بناءً على طول فترة الإجراءات المتخذة، ودرجة انتشار الوباء من أجل الخروج بعدد من المقترحات حول أنسب السياسات الاقتصادية لاحتواء الأزمة.

كما أوضحت دراسة سانتوس وآخرون Santos, et al, (2020) والتي استهدفت محاكاة الآثار الاقتصادية لانسحاب العمال غير المهيكلين من سوق العمل بسبب سياسة العزلة الاجتماعية التي نُفِّذت خلال جائحة كوفيد -١٩ في ولاية باهيا بالبرازيل، حيث يعمل ٦٦٪ من العمال في القطاع غير الرسمي. حيث أظهرت المحاكاة أن انسحاب العمال غير المهيكلين يقلل من القدرة الإنتاجية ويؤدي إلى آثار سلبية قوية على الاقتصاد، لا سيما في

قطاعات الخدمات. من ناحية أخرى، فإن سياسة تعويض الدخل تخفف من الآثار السلبية بنحو ٥٠٪. علاوة على ذلك، فإن الإدارة العامة هي أقل القطاعات تأثراً لأنها تتكون في الغالب من العمال الرسميين.

وفي الحادي عشر من شهر آذار/مارس٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية بأن تفشي فيروس كوفيد-١٩، يمكن اعتباره جائحة. على الرغم من أن بؤر الوباء موجودة حاليًا في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن غالبية الدول العربية متأثرة بشدة بالفيروس. ومن المتوقع أن تكون آثار الوباء مدمرة بالنظر إلى انتشار الفقر والظروف السائدة، والصراعات والنزوح، وتقلص عائدات النفط بالإضافة إلى عوامل أخرى. حيث تتوقع الإسكوا أن تؤدى جائحة أزمة كوفيد ١٩ إلى تردي أوضاع الفقر، وازدياد عدد الفقراء بمعدل ٨,٣ مليون شخص إضافي.

وللتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على السكان والأعمال التجارية، تطرح الحكومات في جميع أنحاء العالم برامج رعاية سخية وحُزم تحفيز، والدول العربية ليست استثناء. ولضمان الحد الأدنى من أمن الدخل للسكان وحصولهم على الرعاية الصحية الأساسية، تقوم الحكومات بتوسيع برامج الحماية الاجتماعية القائمة ووضع برامج جديدة. يختلف نطاق وعمق الاستجابة للحماية الاجتماعية اختلافًا كبيرًا عبر المنطقة. وبهذه الطريقة، يمكن للدول الأعضاء في الإسكوا الاستفادة والتعلم من تجارب بعضها البعض ومناقشة تحديات الاستجابة للحماية الاجتماعية، وإدماج الجميع وعدم إهمال أحد في هذه الأزمة المتطورة (الأمم المتحدة الاسكوا، ٢٠٢٠)، ولقد أوضحت دراسة كولوما Koloma,(2020) أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بأعمال التصنيع أكثر تشاؤمًا بشأن المستقبل في السنغال، كما تظهر النتائج أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض لها متوسط تأثير معالجة أعلى لانخفاض المبيعات مقارنة بنظيراتها. ويشير هذا إلى أنه كلما زاد الوصول إلى الائتمان، زاد الفرق في انخفاض المبيعات بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لديها ائتمان. وتؤكد انعكاسات السياسة على أهمية تمديد آجال الاستحقاق والدعم المالي الحكومي المباشر وليس الديون لمساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي الأكثر تضررًا على التعافي من الآثار السلبية لجائحة كوفيد١٩.

كما أن أحد أسباب الزيادات المقدرة في الخسائر في ساعات العمل هو أن العمال في الاقتصادات النامية والصاعدة، خاصة أولئك الذين يعملون في العمالة غير الرسمية تأثروا أكثر بكثير من الأزمات السابقة، كما حذرت من أن وباء كورونا سوف يثير أزمة اقتصادية عالمية، إذا لم تتحرك الحكومات بسرعة لحماية العمال من التداعيات، مطالبة بإجراءات عاجلة وواسعة النطاق ومنسقة لحماية العمال في أماكن العمل، وتحفيز الاقتصاد ودعم الوظائف والدخول. في إطار ذلك توقّعت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا) أن ينضم أكثر من ٨ ملايين عربي إلى شريحة الفقراء في المنطقة بسبب انتشار فيروس كورونا، محذرة من أنه من المتوقع أن يزداد أيضًا عدد الذين يعانون من نقص في التغذية نحو مليوني شخص، وأعلنت أنه سيُصنَّف ما مجموعه (١٠١،٤) مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي ٥٢ مليونًا(الحسين، ٢٠٢٠).

وتتعرض القوى العاملة فى الاقتصاد غير الرسمى إلى العديد من المخاطر والتحديات وأهمها غياب الحماية الاجتماعية فى معظم الأحيان وغياب الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى لتلك الأسر وتعرض العمالة للمخاطر المهنية المختلفة دون أى مظلة حماية أو أدواتها، لذلك لابد من تأمين انتقال العمالة الى أجواء الحماية التى يوفرها قطاع الاقتصاد الرسمى والتي تتضمن مد مظلة الحماية الاجتماعية للأيدى العاملة فى أماكن عملها فى الاقتصاد غير الرسمى. وضرورة تطبيق ومراقبة تحقق السلامة والصحة المهنية لهم فى أماكن عملهم وتحسين الانتاجية ومن ثم دخول وأجور العمالة فى الاقتصاد غير الرسمي. وتشجيع وتحفيز مؤسسات الاقتصاد غير الرسمى للانضواء تحت منظومة وتشريعات وقواعد العمل الرسمي. وتشجيع مشاركة الأيدى العاملة وأرباب العمل غير الرسمى فى التنظيمات النقابية للعمال لكى ينقلوا مطالبهم واحتياجاتهم لصانعى السياسات (الجيوشى، ٢٠١٩)، وهذا ما أوضحته دراسة سميت Smit,(2010) والتي حددت طرق لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والروابط بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي. حيث أكدت مفهوم قانون العمل " للموظف" وأسرهم، وإلى أي مدى يمكن تعزيزه كبوابة للتأمين الاجتماعي، وتفسيره على نطاق أوسع، مع ضرورة تكييف أنظمة التأمين الاجتماعي بحيث تصبح قابلة للمشاركة الجزئية أو الطوعية لعمال الاقتصاد غير المنظم، كما ينبغي إجراء مزيد من البحث في خيارات جعل مزايا التأمين الاجتماعي مناسبة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وتحسين القدرة الادارية لنظم

التأمينات الاجتماعية. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز استراتيجيات المواجهة غير الرسمية للأفراد، وحيثما أمكن، إضفاء الطابع الرسمي عليها. والأهم من ذلك ، ينبغي تشجيع مشاركة النقابات العمالية والتضامن مع أولئك الذين يكسبون عيشهم في الاقتصاد غير الرسمي. كما أشارت دراسة (إمام،٢٠١٧) إن تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي زاد حجمها في العقود الأخيرة أصبح يشكل عباً كبيراً على كاهل الحكومات المتعاقبة لمختلف البلدان، وفي حين أن الظاهرة قد توفر حلو ًلا قصيرة الأجل للقطاع العائلي الفقير، لكن على المدى الطويل فإنها تشكل تحديًا خطيراً للتنمية الاقتصادية، وبات من الملح علاج هذه الظاهرة بحلول ابتكارية غير تقليدية، وتناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من حيث تعريفه ومجالاته، والنماذج والمدارس المفسرة للظاهرة، والعلاقة المتبادلة مع الاقتصاد الرسمي، وآثاره السلبية والإيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والأساليب المختلفة لتقدير حجمه، وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة، والآليات التنفيذية لإعادة هيكلة وإدماج ذلك الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي، والآثار المترتبة على عملية إدماج.

وتمثلت الرعاية الاجتماعية للعمال في صدور تشريعات متوالية وتأمين حياتهم وحمايتهم من الإستغلال والتعرض لأخطار المهنة، فصدرت قوانين تحدد ساعات العمل خاصة لبعض الصناعات، وأخرى لإصابات العمل ثم صدرت قوانين التأمين الإجبارى كما صدرت تشريعات خاصة بتكوين النقابات والإتحادات وعقود العمل الفردية والمشتركة (عثمان، آخرون، ٢٠١٠، ص.٧٧).

فالحماية الاجتماعية حق لكل مواطن في العيش الكريم، ولا حياة كريمة بدون مصدر ثابت للدخل يضمن للعامل العيش الكريم، وان يكون هذا الدخل ثمار فكره وجهده وعرقه، وتعد الحماية الاجتماعية أحد المكونات التي لا يمكن الإستغناء عنها في تركيبة العدالة الاجتماعية، حيث يتواصل سعي الأفراد والعائلات إلى تحقيق حياة آمنة، وهو ما يمثل أحد التطلعات الإنسانية على مدار التاريخ ، ولكنه يتعرض للتهديد من المخاطر الناجمة عن حدوث حالات اجتماعية طارئة مثل المرض، الحوادث، العجز، الوفاة، الشيخوخة، أو البطالة . وبالإضافة إلى تعزيز التقدم الإقتصادي، عملت المجتمعات الحديثة على وضع سياسات عامة من شأنها تخفيف الاحساس بعدم الأمان والتقليل من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن حدوث إحدى الحالات الاجتماعية الطارئة، فقد تم سن التشريعات وإنشاء المؤسسات لتأمين الدخل والخدمات الصحية والاجتماعية، وتنطوي تلك البرامج على التأمينات الاجتماعية، أو بصورة أكثر عمومية الحماية

الاجتماعية . وتعبر الحماية الاجتماعية للعمال عن هدف اجتماعي، من شأنه تعزيز القوى العاملة، ويؤدي إلى زيادة قدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي وقبول التغيير، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويعتمد مدى تحقيق المجتمع للهدف الاجتماعي على الارادة السياسية الوطنية والموارد المتاحة طوال القرن الماضي، تقدمت المجتمعات نحو تحقيق الضمان الاجتماعي بوتيرة غير متساوية، فبينما تحققت تطلعات الافراد في بعض البلدان بشأن المزيد من الضمان، فإن ذلك لم يتحقق في البعض الاخر(أبو زعيتر، ٢٠١٣)، وهذا ما أوضحته دراسة بيرندت Behrendt, (2019) حيث أكدت على ضرورة تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتكييفها مع عالم العمل المتغير أكثر من أي وقت مضى، لما لها من دور رئيسي في منع الفقر، والحد من عدم المساواة، وتعزيز الدخل الأمن، وتمكين العمال وأسرهم بشكل أفضل.

على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في العديد من أنحاء العالم، كانت بلدان عديدة لا تزال، عندما تفشت جائحة كوفيد ١٩، تواجه تحديات جمّة في جعل حق الإنسان في الضمان الاجتماعي حقيقة واقعة للجميع (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠)، وهذا ما أوضحته دراسة أودورو وأخرون Oduro, (2020) et al, أن برامج الحماية الاجتماعية مثل برنامج تمكين سبل العيش ضد الفقر يهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات بما في ذلك الرعاية الصحية الرسمية وتحسين نوعية حياة المستفيدين. ومع ذلك، لا يزال المستفيدون يواجهون عوائق مختلفة أمام الخدمات مثل الرعاية الصحية الرسمية.

ولقد كشف وباء كوفيد-١٩ عن وجود فجوة في الحماية الاجتماعية بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، حيث أن أكثر من أربعة مليارات شخص ما زالوا بلا أي حماية اجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢). وكثيراً ما يفتقر العاملون في القطاع الاقتصادي غير الرسمي إلى الحماية الاجتماعية هذا وقد دأبت الدول على تفضيل إنشاء نُظم قائمة على الاشتراكات بهدف توفير تغطية عامة للقطاع الرسمي. غير أن هيئات حقوق الإنسان دعت الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان تمكين العمال غير الرسميين من ممارسة حقوقهم العمالية وحقهم في الضمان الاجتماعي دون تمييز. وتتسق التزامات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال غير الرسميين مع الهدف الذي تنشده التوصية رقم ٢٠٢ لمنظمة العمل الدولية. فنُظم الضمان الاجتماعي وعناصرها ينبغي أن تكون جامعة، تستند إلى التضامن الاجتماعي وتهدف إلى الإدماج الاجتماعي وتشمل الأشخاص العاملين في

القطاع غير الرسمي (الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص.١٨)، ولقد أشارت دراسة بريكنشتاين Brickenstein, (2015) إلى الدعوة إلى توظيف العمال الموسميين الأجانب لسد النقص في العمالة، ولكن في الوقت نفسه يتم انتقادهم لكونهم عرضة لاستغلال المهاجرين كعمالة رخيصة دون منحهم الحماية الكافية. وهكذا يبدو أن مسألة حقوق الحماية الاجتماعية للعمال الموسميين جانب حاسم في تحديد نجاح مخططات العمال الموسميين، وتوصلت النتائج إلى تحديد مجموعة حقوق شاملة من الحماية الاجتماعية للعمال الموسميين من أهمها إلزامية الضمان الاجتماعي للعمال الموسميين.

لذلك فإن الاهتمام بالعمالة فى قطاع الاقتصاد غير الرسمى فى مصر والتى تمثل حسب الإحصائيات ما يقترب من ٨٥% فى الدول الإفريقية و ٦٨% فى الدول العربية و ١٦% فى الدول الأوروبية الغربية من حجم سوق العمل أبدا لا ينتهى ويجب ألا ينتهي، ليس فقط من أجل استقرار هؤلاء ورعاية أسرهم وإنما من أجل استقرار العملية الانتاجية ذاتها وتحسين مخرجاتها بما يسهم فى تحسن مدخلات ومخرجات الاقتصاد المصرى بصفة عامة (الجيوشى، ٢٠١٩).

وتلعب سياسات الحماية الإجتماعية دوراً أساسياً في إحقاق الحق في الضمان الإجتماعي للجميع، والتخفيف من الفقر واللامساواة ودعم النمو الشامل- من خال تحفيز رأس المال البشري والإنتاجية، ودعم الطلب المحلي وتسهيل التحوّل البنيوي في الإقتصاديات الوطنية والمساهمة في الإستقرار السياسي. وبالرغم من الإعتراف السائد بالحاجة إلى الحماية الإجتماعية، يبقى الحق الأساسي المتمثل في الحق بالضمان الإجتماعي بعيد المنال بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة لسكان العالم وعدد كبير من الأفراد في الدول العربية. فلقد دفعت التأثيرات الإيجابية القوية بالحماية الإجتماعية إلى واجهة الأجندة التنموية، حيث تُعتبر الحماية الإجتماعية عنصراً أساسياً في الإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والإستقرار السياسي والنمو الشامل. وتأتي توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ لعام ٢٠١٢ بشأن أرضيات الحماية الإجتماعية لتعكس التوافق حول توفير الضمان الإجتماعي بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل في ١٨٥ دولة وعلى جميع مستويات التنمية. ويتم ذكر الحماية الإجتماعية أيضاً بشكل صريح كأداة أساسية من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة الهدف الأول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان والهدف العاشر هو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، يشدّد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة في إحدى غاياته على وضع

منظومات الحماية الإجتماعية المناسبة وطنياً والإجراءات ذات الصلة موضع التطبيق، بما فيها الأرضيات، وتحقيق التغطية الأساسية للفقراء والمستضعفين بحلول العام ٢٠٣٠. كما وافقت مجموعة العشرين والأمم المتحدة على نشر أرضيات الحماية الإجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧).

وفى ظل جائحة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) زاد الاهتمام بدعم العمالة غير المنتظمة فى صرف منح مادية ومساعدات عينية وطبية للعمالة غير المنتظمة وأسرهم سعياً لتجاوز تلك الازمة المجتمعية ذات الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية الصعبة، حيث قد أشارت تقارير وزارة القوى العاملة المصرية إلى أن عدد الذين صرفوا تلك المساعدات من خلال(٣٠٧٢) منفذا للبريد على مستوى الجمهورية بلغ ٥٩ألفاً و ٩٣٠ مستحقاً من العمالة غير المنتظمة كمرحلة أولى فى خطة الدولة لمساندة لهذه الفئة المتضررة فى المجتمع (عبدالحافظ، ٢٠٢٠، ص.٨١٩).

وتمثلت إجراءات الحكومة المصرية لمواجهة فيروس كورونا بأنها قامت الدولة بعمل مؤتمر صحفى بتاريخ(٢٠٢٠/٤/١٢)أعلنت من خلالها بعض القرارات التي تتخذها وزارة القوى العاملة لصرف ٥٠٠ جنيه منحة إعانة حيث أعلنت عن حصر قاعدة بيانات في جميع محافظات الجمهورية، وتم توجيه الكشوف إلى مكاتب البريد للبدء في صرفها لـــ ١٢٠ ألف عامل مسجلين في قاعدة بيانات مديريات القوى العاملة، حيث أعلنت تقديم مبلغ ٣,٧٨٢,٥٠٠ جنيه كمنحة مقررة لعدد ٧٥٦٥ عاملًا بقطاعي المقاولات التشييد والبناء، والزراعة ضمن العمالة غير المنتظمة، وذلك بواقع ٥٠٠ جنيه لكل عامل يتم صرفها من أي مكتب بريد اعتبارًا من ٢٩ مارس ٢٠٢٠ ولمدة ثلاثة أشهر، تُصرف على دفعتين وكان نحو ١,٦ مليون مواطن صرفوا بالفعل في المرحلة الأولى في أبريل ومايو الماضيين، والدفعة الثانية صُرفت لنحو ١,٦٢ مليون عامل غير منتظم بمعدل ٨٠٠ مليون جنيه (٥٠ مليون دولار). غير أن منح مبلغ ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة التي ستقوم وزارة القوى العاملة بتحديد معايير صرفها فإن الصرف لن يصل إلى أكثر من ١٠ %من قوة العمالة، حيث حَددت معايير لصرفها جعلتها لا تصل إلّا لقلة من قوة العمالة غير الرسمية، وهى تلك المسجلة بالفعل، التي حصلت على قياس للمهارة من قبل مديريات القوى العاملة، والمسجلين بقاعدة بيانات المديرية ويحملون كارنيهات من إدارة العمالة غير المنتظمة، حيث صرحت الوزارة بأنها ليس أي عمالة حرة عمالة غير منتظمة، والعمالة غير المنتظمة تندرج ضمن ٥ قطاعات، ويشترط أن يكون مثبتاً في بطاقة الرقم القومي مهنتهم

(قطاع المقاولات، عمال قطاع الزراعة، عمال قطاع العاملين في المناجم والمحاجر، عمال الصيد، عمال الموانئ). حيث حدد ٥٥٠٧٥ عاملًا مستوفيًا للشروط وضوابط العمالة غير المنتظمة للأعمار السنية من ١٨ إلى٥٩ (دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠).

وتعد الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية تتطلب العديد من المعلومات عن الأفراد الذين يحتاجون لعملية المساعدة من قبل الاخصائيين الاجتماعيين، حيث يجب عليهم أن يكونوا على معرفة بالخدمات المتاحة لمقابلة إحتياجات العملاء والقضايا الهامة الموجودة فى المجتمع. لذا فالاخصائى الاجتماعى قد يدعو للعمل مع المشكلة التى تقع بوضوح ضمن إحدى مجالات الممارسة، ومن جهة آخرى فإن المشكلة قد تتضمن أكثر من مجال. (Ashman& Hull Jr, 2009, P.9) ، كما أن الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية بتؤكد على دور الاخصائى الاجتماعى من خلال العلاقة بينه وبين العميل فى عملية المساعدة فقد يعمل مع الأفراد مباشرة أى مساعدتهم فى تقدير أولوية الخدمات التى يحتاجونها (Birkenmaier, et al, 2014, P. 3).

لذلك فالخدمة الاجتماعية العمالية تستهدف تحسين الظروف والأوضاع العمالية في صورة عامة، وتحسين شروط العمل ورفع معنويات العمال وإنسانيتهم ورفع مستوى المعيشة، والعمل على تحقيق تكيف كامل مع أعمالهم، وتحسين الصلات بينهم وبين من يعملون معهم من عمال وأصحاب العمل، وبالتالي حل المشكلات التي تواجههم بما يوفر لهم الحماية الاجتماعية من خلال التخطيط السليم (حنبل، ١٩٩٠، ص.٧٤).

لذلك لابد من تفعيل برامج الحماية الاجتماعية في قطاع العمل غير الرسمي وهذا ما أكدته دراسة عبدالموجود(٢٠١٠) حيث توصلت إلى أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي إلا نسبة محدودة للغاية، وعدم وجود تأمين صحى للعاملين في هذا القطاع، وكذلك عد وضعهم تحت مظلة التاميات الاجتماعية الخاصة بالعمالة غير المنظمة، وعدم اشتراك العمال بالنقابات العمالية لعدم معرفتهم بها وشعورهم بأن هذه النقابات لا تحقق الحماية الاجتماعية لهم، وأكدت الدراسة ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدة للعاملين في توفير جزء من نفقات التعليم لابنائهم ونفقات العلاج لاسرهم، وعدم توفير خدمات اجتماعية وترفيهية لاسرهم وخدمات الرعاية الصحية للعاملين، وأكدت أيضاَ على عدم شعور العاملين بالرضا نتيجة لشعورهم بالملل والتعب وعدم الراحة وتخوفهم من التحديات التي تواجههم.

ومن ضمن العمال في القطاع غير الرسمي عمال البناء والتشييد وهم الذين يقومون ببناء وإصلاح وصيانة وتجديد وتعديل وهدم المنازل والمباني المكتبية والمعابد والمصانع

والمستشفيات والطرق والجسور والأنفاق والملاعب والأرصفة والمطارات وغيرها، كما تصنف منظمة العمل الدولية (ILO) صناعة البناء على أنها شركات حكومية وشركات تابعة للقطاع الخاص تقوم بإنشاء المباني للسكن أو للأغراض التجارية والأشغال العامة مثل الطرق والجسور والأنفاق والسدود أو المطارات، وفي الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى، حيث يقوم عمال البناء أيضاً بتنظيف مواقع النفايات الخطرة.

والبناء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يختلف اختلافا كبيراً في البلدان الصناعية، حيث يمثل حوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة و٦,٥٪ في ألمانيا و١٧٪ في اليابان، وفي معظم البلدان، يكون لدى أصحاب العمل عدد قليل نسبياً من الموظفين بدوام كامل، حيث تتخصص العديد من الشركات في المهن الماهرة، مثل الكهرباء والسباكة أو إعداد البلاط، أو على سبيل المثال تعمل كمقاولين من ضمن المجال. فعادة ما يتم تعيين عمال البناء من مشروع إلى آخر وقد يقضون بضعة أسابيع أو أشهر فقط في أي مشروع واحد، كما أن هناك عواقب لكل من العمال ومشاريع العمل، كما يجب على العمال إقامة علاقات عمل منتجة وآمنة مع العمال الآخرين الذين قد لا يعرفونهم وإعادة تكوينها، وقد يؤثر ذلك على السلامة في موقع العمل وعلى مدار العام، قد يكون لعمال البناء العديد من أصحاب العمل وأقل من التوظيف. كما يتعرض عمال البناء للكثير من المخاطر أثناء العمل لذا فهم يفتقدون لبرامج الحماية الاجتماعية (الحوامد،٢٠٢١).

وبناء على ما سبق تتحدد إشكالية البحث في مجموعة من التساؤلات التالية:

١- ما متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا؟
٢- ما المعوقات التي تعوق تحقيق الحماية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا؟
٣- ما المقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية؟

ثانياً: أهداف البحث

١- تحديد متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا.
٢- تحديد المعوقات التي تعوق تحقيق الحماية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا.
٣- التوصل إلى بعض الآليات المقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: أهمية البحث

١- يعتبر قطاع العمل الغير رسمى ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية في كافة المجتمعات بصفة عامة وفي المجتمع المصرى بصفة خاصة، ولقد اتسع نطاقه بشكل واسع في كافة القطاعات الاقتصادية، مما يعطي أهمية لدراسة هذه الظاهرة من منظور اجتماعي.

٢- في ظل الظروف التي تمر بها البلاد وما تفرضه جائحة كوفيد ١٩، يتطلب محاولة رصد واقع ومتطلبات الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى.

٣- قد يساهم البحث في وضع وبناء مجموعة من المقترحات لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى في ظل جائحة كورونا، قد تفيد المسؤولين في توفير أوجه الحماية الاجتماعية لتلك الفئة في فترات زمنية قادمة.

رابعاً: مفاهيم البحث

١- مفهوم المتطلبات

تعرف المتطلبات بأنها الاحتياجات اللازمة لإنجاز عمل ما والقيام به وفق معايير محددة مسبقاً (بدوى، ١٩٧٧، ص.٤٢).

ولقد عرفه قاموس (أكسفورد) بأنه شيء يستلزم وجوده ـــو الشيء الذى تكرر أهمية وجوده وهو شرط لتحقيق نتائج معينة (Oxford Dictionary, 1993, p.732).

وتعرف المتطلبات في هذا البحث بأنها الاحتياجات التشريعية والاقتصادية والتنظيمية والإدارية والإعلامية اللازم توافرها لتفعيل الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي.

٢- مفهوم الحماية الاجتماعية

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من القطاعات تتضمن البرامج والسياسات العامة والخاصة تهدف إلى منع والقضاء على نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر والحرمان(UNICEF, 2012, p.2) .

وهي مجموعة من الإجراءات العامة التي يوفرها المجتمع لأفراده للحماية من خلل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم عن توقف الدخل أو تدنيه بصورة حادة من جراء المرض، الولادة، إصابات العمل، البطالة، العجز، الشيخوخة، والوفاة، أو توقف أو تدني توفير الدعم للعائلات التي تعول البناء وتعني كل آليات االاحتياط الجماعية التي تمكن الأفراد والأسر من أجل التكفل المادي بكل الآثار الناجمة عن الأخطار الاجتماعية، التي تتسبب في انخفاض الدخل للفرد أو انقطاعه وارتفاع النفقات. (أبو زعيتر، ٢٠١٣)

وتتكون الحماية الاجتماعية من عناصر رئيسية هي أسواق العمل، التأمين الاجتماعى، المساعدة الاجتماعية، استناداً لمخططات حماية المجتمعات المحلية، وتعد نظم الحماية

الاجتماعية بمثابة آليات مؤسسية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية أو التخفيف من أثارها بمجرد وقوعها (القرنفيلى، ٢٠١٩، ص.١٦٦).

كما تعرف الحماية الاجتماعية بأنها الارتقاء بالأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصعود بهم من المستوي دون الإنساني الذي يعجزهم عن التفاعل الاجتماعي السوي، وعدم القدرة علي تطوير مبادرات ذاتية للارتقاء إلي مستوي إنساني يمتلكون فيه قدرة الحصول علي الفرص التي تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية والتفاعل مع الآخرين (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص ص١٩-٢٠).

وكثيراً ما تُدمج أهداف العمل والعمالة مع الشؤون الاجتماعية. وهذا هو الحال في كثير من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي البلدان النامية، كثيراً ما تتقسم مهمة الحماية الاجتماعية بين وزارات مسؤولة عن خطط ضمان اجتماعي مختلفة، تديرها وزارات منفصلة وغالباً ما تكون تحت إشراف وزارة المالية (مؤتمر العمل الدولى، ٢٠١١، ص ص٩-١٠).

وبالتالي فأن الوظيفة الرئيسية للحماية الاجتماعية تتمثل في تامين الدخل وتوفير الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ويشمل ذلك مختلف الفاعلين من قبيل الأسرة وشبكات التضامن المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى والمنشآت والسوق التجارية والحكومة ومؤسسات التضامن الاجتماعى فضلاً عن المجتمع الدولى (هاشم، ٢٠١٨، ص.١٥).

- عناصر الحماية الاجتماعية للعمال فى القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا

(الرشيدى، ٢٠٢١، ص ص١١-١٢)

تتضمن الحماية الاجتماعية العناصر الرئيسية التالية

١- توفير الأمن.

٢- الرعاية الاجتماعية.

٣- نظم الضمان الاجتماعى.

وبصفة عامة تتمثل العناصر الثلاثة الواسعة للحماية الاجتماعية (التحويلات النقدية، والتأمين والخدمات الاجتماعية) وغالباً ما يدعمها ركيزة رابعة هي الحقوق والتشريعات التي تهدف إلي تمكين وتعزيز مكانة أعضاء الفئات المحرومة والمهشمة أو الضعيفة في المجتمعات مثل الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون.

- برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية (الأمم المتحدة، الاسكوا، ٢٠٢١)

١- الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات): ويتضمن

أ- معاشات الشيخوخة، استحقاقات العجز، التأمين الصحي، الإعانات العائلية...

ب- ممول من مساهمات الموظفين وأرباب العمل وأحياناً من الحكومات.

ج- يقتصر على العاملين في الاقتصاد الرسمي.

٢- المساعدة الاجتماعية (الحماية اجتماعية غير القائمة على الاشتراكات): وتتضمن

أ- الإعانات والتحويلات النقدية والمنافع العينية والتغطية الصحية غير القائمة على الاشتراكات.

ب- مُمولة من الإيرادات الحكومية العامة.

ج- شاملة (متوفرة للجميع) أو مستهدفة (متوفرة لمجموعات مختارة).

لذلك يجب التوسع في برامج الضمان الاجتماعى من خلال التوسع إلى العمال غير الرسميين والاعتماد على الإعانات العاملة مع ضرورة إصلاحات الدعم.

وتعرف الحماية الاجتماعية إجرائياً بأنها

- مجموعة البرامج والخدمات المقدمة للعمال في القطاع غير الرسمي.
- خدمات اجتماعية واقتصادية ووقائية وتأهيلية (الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية المجانية والتدريب والتأهيل والأمن الصناعى والسلامة المهنية).
- مجموعة من الآليات التي تستهدف تحقيق استقرار وأمان اجتماعى واقتصادى للعمال وأسرهم.
- تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص للعمال في القطاع غير الرسمي.

٣- مفهوم العمال في القطاع غير الرسمي

يعرف العمل المؤقت أو العمل غير الرسمي بأنه: العمل الذى تقتضى طبيعة تنفيذه وانجازه مدة محدودة (الخالدى، ٢٠١٦، ص.٣٣٣).

ويعرف ايضاً بأنه: مجموعة أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومى الإجمالى على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبى والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومى الإجمالى (عبدالحافظ، ٢٠١٤، ص.٨٤٦).

- **خصائص العمل غير الرسمي:** وفقاً لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للقطاع الغير رسمي (سطوحى، ٢٠١٦، ص.٢٩٣) تتمثل في

١- الدخل المنخفض: بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة القطاع الغير رسمي لا تفرض عليها ضرائب.

٢- عدم توفر الأمان الوظيفى: احتمال التعرض للطرد في أي وقت.

٣- التمييز: سواء بين الأطفال والشباب والنساء.
٤- محدودية الانضمام للتضامن الاجتماعى: فالعمال في القطاع غير الرسمى لا يتمتعون بالتأمين الصحى ولا يستفيدون من منح التقاعد او التأمين على المرض أو البطالة.
٥- إنخفاض مستوى التدريب: حيث يتم تدريب العمال على يد صاحب العمل.
٦- إنعدام أو قلة التمثيل العمالى: النقابات العمالية.
٧- إنعدام السلامة المهنية.
٨- طول ساعات العمل.

ويعتبر الفقر والبطالة وسياسة الخصخصة والأبعاد الثقافية من الأسباب التي أدت إلى انتشار العمل غير الرسمي في الكثير من المجتمعات (الخالدى، ٢٠١٦، ص٣٣٦:٣٣٩).

ويعرف العمال في القطاع غير الرسمى إجرائياً بأنهم

- عمال يعملون في البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة.
- يتصف عملهم بالخطورة النسبية.
- لا يملكون وسائل الإنتاج وهم أجراء لدى الغير.
- يفتقدون لبرامج وأنشطة الحماية الاجتماعية.

٤- مفهوم جائحة كورونا

ظهر فيروس كورونا المستجد كوفيد١٩ في مدينة ووهان عاصمة أقليم هوبى بوسط الصين في أواخر عام ٢٠١٩، وكان أول من اكتشف هذا الفيروس الطبيب الصينى " لى وين ليان "، والذى وبخته الشرطة الصينية واتهمته بنشر الشائعات، على الرغم من أن هذا الفيروس كان عين الحقيقة حيث انتشر انتشاراً سريعاً بين المقاطعات الصينية، ثم تسلل سريعاً إلى دول أسيوية أخرى مثل: هون كون واليابان وتيلاند، وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ونيبال والفلبين، ووصل إلى دول أوروبا كفرنسا، وايطاليا والعديد من الدول الأوروبية، ووصل أيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى دول عربية عديدة منها مصر والجزائر (محمد،٢٠٢٠، ص.٣٩).

وجائحة كورونا أو كوفيد ١٩ هى مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، وتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد- ١٩ في الحمى والإرهاق والسعال الجاف ويمكن أن يلقط الأشخاص عدوى كوفيد ١٩ من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق الفطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد ١٩ من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم (الجهني، ٢٠٢٠، ص.٣٨٠).

وصنفت منظمة الصحة العالمية تفشى فيرُوس كورونا المستجد بوصفه وباءً عالمياً " جائحة " ، حيث بات هذا الوباء خطراً يهدد البشرية جمعاء، فهذا الوباء أوقف جميع الأنشطة داخل الدول، وباعد بين المجتمعات البشرية، ونشر الهلع والفزع بين سكان الأرض (على، ٢٠٢١، ص.١٥).

خامساً: الإجراءات المنهجية للبحث

٢- **نوع البحث:** ينتمى هذا البحث إلى نمط البحوث الوصفية التي تعتمد على الوصف والتفسير وذلك من خلال تحديد متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، والمعوقات التي تعوق تحقيق الحماية للعمال في القطاع غير الرسمي والتوصل رؤية مقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

٢ - المنهج المستخدم: تم استخدام منهج المسح الاجتماعى الشامل لجميع عمال البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة بشركتى سيديكو للمقاولات، والقطر العربى للمقاولات.

٣ - مجالات البحث

أ- المجال المكانى: تم تطبيق البحث بمدينة أسيوط الجديدة. ونظراً لصعوبة تواجد الباحثة مع العمال في بيئة العمل وخاصة لعادات وتقاليد مجتمع الصعيد فقد قامت الباحثة بالاتفاق مع أحد المقاولين في البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة حيث تم تحديد عدد العمال ومعرفة بعض خصائص العمال كمستوى تعليمهم وبناءاً على ذلك تم اعداد وتصميم الاستبيان وتطبيقه على العمال.

- شروط اختيار المجال المكانى

- وجود عينة كافية تصلح لاجراء البحث.
- ترحيب ورغبة العمال بالإجابة على الاستبيان.

ب- المجال البشرى: تم تطبيق الاستبيان على جميع عمال البناء والتشييد وعددهم **(٤١)** عامل بمدينة أسيوط الجديدة منهم **(١٥)** عامل بشركة **سيديكو للمقاولات**، و**(٢٦)** عامل بشركة **القطر العربى للمقاولات** وهم المتواجدين بالعمل فترة إجراء الاستبيان.

ج- المجال الزمنى: تم جمع البيانات من الميدان، وعرض وتحليل النتائج خلال الفترة من **٢٠٢٢/٢/١٢حتى ٢٠٢٢/٢/٢٨**

٤ - أدوات البحث

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

استمارة استبيان لعمال البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة حول متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا:

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية

١ - قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان لعمال البناء والتشييد بمحافظة أسيوط الجديدة حول متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والإطار التصوري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات السابقة وتم تحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة.

٢. صدق الأداة

أ- الصدق الظاهري للأداة

تم عرض الأداة على عدد (٣) من أعضاء هيئة التدريس (٢) بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، و(١) بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمنهور، لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بمتغيرات الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (**٨٠%**)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

ب- صدق المحتوي " الصدق المنطقي "

وللتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بما يلي

- الاطلاع على الكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة.

- تحليل البحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا.

أ- ثبات الأداة

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة **(سيبرمان براون للتجزئة النصفية)**، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (١٠) مفردة من لعمال البناء والتشييد بمدينة أسيوط الجديدة مجتمع الدراسة.

وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (١) نتائج الثبات باستخدام معامل (سبيرمان براون) لاستمارة الاستبيان (ن=١٠)

م	المتغيرات	معامل ارتباط سبيرمان براون
١	ثبات الاستبيان	٠,٨٨

وهذا يدل على أن معامل الثبات قوى جداً ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقاً وموضوعية لاستمارة الاستبيان، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

- النتائج الخاصة بعينة البحث

أولاً: النتائج الخاصة بالبيانات الأولية لعينة البحث

جدول (٢) توزيع العمال حسب السن (ن=٤١)

م	السن	ك	%
١	أقل من ٢٠	١	٢.٤٣
٢	من ٢١ إلى ٣٠	٢٣	٥٦.٠٩
٣	من ٣١ إلى فأكثر	١٧	٤١.٤٦
	المجمــوع	٤١	%١٠٠

يتضح من الجدول **أن** أكبر نسبة من العمال في الفئة العمريــة من ٢١ إلى ٣٠ بنــسبة (٥٦.٠٩%)، ثم الفئة من ٣١ إلى فأكثر بنسبة (٤١.٤٦%)، أما النسبة الأقل فهي الفئــة أقل من ٢٠بنسبة (٢.٤٣%).

جدول (٣) يوضح الحالة التعليمية للعمال (ن=٤١)

م	الحالة التعليمية	ك	%
١	ابتدائية	٣	٧.٣١
٢	اعدادية	٣	٧.٣١
٣	دبلوم	٢٨	٦٨.٢٩
٤	مؤهل متوسط	٥	١٢.١٩
٥	مؤهل عالى	٢	٤.٨٧
	المجمــوع	٤١	%١٠٠

يوضح الجدول السابق أن أكبر نسبة من العمال حاصلين على دبلوم بنسبة (٦٨.٢٩%)، ثم الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (١٢.١٩%)، يليها الحاصلين على الابتدائية والاعدادية بنسبة (٧.٣١%)، وأخيراً الحاصلين على مؤهل عالى بنسبة(٤.٨٧%).

جدول (٤) يوضح الدخل الشهرى للعمال (ن=٤١)

م	الدخل الشهرى	ك	%
١	من ٢٠٠٠إلى ٢٥٠٠	١٩	٤٦.٣٤
٢	من ٢٦٠٠ إلى ٣٠٠٠	١٤	٣٤.١٤
٣	أكثر من ٣٠٠٠	٨	١٩.٥
	المجمــوع	٤١	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن أكبر نسبة من العمال حاصلين على دخل شهرى في الفئة من ٢٠٠٠إلى ٢٥٠٠ بنسبة (٤٦.٣٤%)، ثم الحاصلين على دخل شهرى من ٢٦٠٠ إلى ٣٠٠٠ بنسبة (٣٤.١٤%)، وأخيراً الحاصلين على دخل شهرى في الفئة أكثر من ٣٠٠٠ بنسبة(١٩.٥%).

ثانياً: النتائج الخاصة بمتطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا

جدول (٥) يوضح المتطلبات التشريعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا (ن=٤١)

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
١	ضرورة وجود نقابة عمالية ترعى العمال في القطاع غير الرسمى.	٤١	-	-	١٢٣	٣	%١٠٠	١
٢	ضرورة تعديل التأمينات الاجتماعية المقدمة للعمال في القطاع غير الرسمى.	٣٦	٥	-	١١٨	٢.٨٧	%٩٠	٤
٣	الحاجة لوجود تشريعات جديدة للعمال تتناسب مع الظروف الاقتصادية للمجتمع.	٣٨	٣	-	١٢٠	٢.٩٢	%٩٧.٣٣	٢
٤	ضرورة توفر ضمان اجتماعى للعمال في القطاع غير الرسمى.	٤١	-	-	١٢٣	٣	%١٠٠	١مكرر
٥	ضرورة رفع الأجور من فترة لأخرى.	٢٣	١٨	-	١٠٥	٢.٥٦	%٨٥.٣٣	٥
٦	ضـرورة وجـود مكافـأت عنـد تسريح العمـال أو تـرك العامـل للعمل.	١٨	١٨	٦	٩٦	٢.٣٤	%٧٨	٧
٧	ضـرورة تـوفر رعايـة صـحية مجانية.	٣٦	٣	٢	١١٦	٢.٨٢	%٩٤	٣
٨	ضرورة تزويد العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية بقوانين العمل.	١٨	٢٣	-	١٠٠	٢.٤٣	%٨١	٦
	المجمـــوع				٩٠١	٢.٧٤	%٩١.٣٣	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن المتطلبات التشريعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، تمثلت فيما يلي

جاء في الترتيب الأول ضرورة وجود نقابة عمالية ترعى العمـــال فـــي القطـــاع غيـــر الرسمي وضرورة توفر ضمان اجتماعى للعمال في القطاع غير الرسمى بوزن نسبى (٣)، وجاء في الترتيب الثاني الحاجة لوجود تشريعات جديدة للعمـــال تتناســـب مـــع الظـــروف

الاقتصادية للمجتمع بوزن نسبى (٢.٩٢)، ثم جاء في الترتيب الثالث ضرورة توفر رعاية صحية مجانية بوزن نسبى (٢.٨٢)، ثم جاء في النهاية الترتيب السابع والأخير ضرورة وجود مكافأت عند تسريح العمال أو ترك العامل للعمل بوزن نسبى(٢.٣٤).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **للمتطلبات التشريعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي** بلغ (٢.٧٤)، وهو معدل مرتفع، قد يرجع ذلك نقص خدمات الحماية الاجتماعية لدى العمال في القطاع غير الرسمي من خلال عدم وجود نقابة فعالة ترعى هؤلاء العمال وكذلك الحاجة إلى خدمات الضمان الاجتماعى ووجود تشريعات جديدة تتناسب مع الوقت الراهن للمجتمع في ضوء أزمة كورونا، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة أودورو وآخرون Oduro, et al, (2020) أن برامج الحماية الاجتماعية مثل برنامج تمكين سبل العيش ضد الفقر يهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات بما في ذلك الرعاية الصحية الرسمية وتحسين نوعية حياة المستفيدين مما يحقق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى.

جدول (٦) يوضح المتطلبات التنظيمية والإدارية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا (ن=٤١)

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
١	ضرورة توفر مؤسسات لتدريب العمال من حين لآخر.	٢١	١٨	٢	١٠١	٢.٤٦	%٨٢	٤
٢	الحاجة لاستخدام وسائل تكنولوجية حديثة في التخلص من المواد الضارة أثناء العمل.	١٦	٢٥	-	٩٨	٢.٣٩	%٧٩.٦٦	٦
٣	ضرورة وجود آلات تتميز بالأمان.	٢٢	١٩	-	١٠٤	٢.٥٣	%٨٤.٣٣	٣
٤	ضرورة توفر أجهزة إسعاف.	١٧	١٩	٥	٩٤	٢.٢٩	%٧٦.٣٣	٧
٥	ضرورة توفر إضاءة جيدة أثناء العمل.	٥	٣٠	٦	٨١	١.٩٧	%٦٥.٦٦	٨
٦	ضـرورة تـوفر مـشرف أمـن صناعى.	١٨	٢٣	-	١٠٠	٢.٤٣	%٨١	٥
٧	الحاجـة إلـى تـوفر إجـراءات الوقاية والسلامة المهنية للعمال أثناء العمل.	٣٦	٥	-	١١٨	٢.٨٧	%٩٥.٦٦	١
٨	ضرورة المساواة بين العمال وخاصة في النواحى المالية.	٢٥	١٦	-	١٠٧	٢.٦٠	%٨٦.٦٦	٢
	المجمـــوع				٨٠٣	٢.٤٤	%٨١.٤	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن المتطلبات التنظيمية والإدارية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، تمثلت فيما يلي

جاء في الترتيب الأول الحاجة إلى توفر إجراءات الوقاية والسلامة المهنية للعمال أثناء العمل بوزن نسبى (٢.٨٧)، وجاء في الترتيب الثاني ضرورة المساواة بين العمال وخاصة في النواحى المالية بوزن نسبى (٢.٦٠)، ثم جاء في الترتيب الثالث ضرورة وجود آلات تتميز بالأمان بوزن نسبى (٢.٥٣)، ثم جاء في النهاية الترتيب الثامن والأخير ضرورة توفر إضاءة جيدة أثناء العمل بوزن نسبى (١.٩٧).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **للمتطلبات التنظيمية والإدارية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي** بلغ (٢.٤٤)، وهو معدل مرتفع، لذلك لابد من تأمين انتقال العمالة الى أجواء الحماية الاجتماعية التى يوفرها قطاع الاقتصاد الرسمى والتي تتضمن مد مظلة الحماية الاجتماعية للأيدى العاملة فى أماكن عملها فى الاقتصاد غير الرسمي مع ضرورة تطبيق ومراقبة تحقق السلامة والصحة المهنية لهم فى أماكن عملهم وتحسين الانتاجية ومن ثم دخول وأجور العمالة فى الاقتصاد غير الرسمي، (الجيوشى، ٢٠١٩).

جدول (٧) يوضح المتطلبات المجتمعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا (ن=٤١)

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
١	الحاجة لوجود تعاون بين مؤسسات المجتمع لتقديم الرعاية الاجتماعية للعمال.	١٧	٢٤	-	٩٩	٢.٤	%٨٠	٤
٢	ضرورة التعاون بين قيادات المجتمع لمواجهة مشكلات العمال في القطاع غير الرسمي.	١٨	٢٣	-	١٠٠	٢.٤٣	%٨١	٣
٣	الحاجة إلى وعى أفراد المجتمع باحتياجات العمال في القطاع غير الرسمي.	١٦	٢٥	-	٩٨	٢.٣٩	%٧٩.٦٦	٥
٤	ضرورة تفهم المجتمع بمشكلات الأمن الصناعى والسلامة المهنية للعمال في القطاع غير الرسمى.	١٥	٢٦	-	٩٧	٢.٣٦	%٧٨.٦٦	٦
٥	ضرورة وجود حملات إعلامية للمطالبة بحقوق العمال في القطاع غير الرسمى.	١٢	٢٣	٦	٨٨	٢.١٤	%٧١.٣٣	٧

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
٦	ضرورة المساواة بين العمال في القطاع الرسمي وغير الرسمي في كافة برامج الحماية الاجتماعية.	٣٨	٣	-	١٢٠	٢.٩٢	%٩٧.٣٣	١
٧	ضرورة تحقيق الأمن الاجتماعى للعمال في القطاع غير الرسمي.	٣٥	٦	-	١١٧	٢.٨٥	%٩٥	٢
٨	ضرورة وجود تنسيق بين خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية للعمال.	١٨	٢٣	-	١٠٠	٢.٤٣	%٨١	٣مكرر
	المجمـــوع				٨١٩	٢.٤٩	% ٨٣	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن المتطلبات المجتمعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، تمثلت فيما يلي

جاء في الترتيب الأول ضرورة المساواة بين العمال في القطاع الرسمي وغير الرسمي في كافة برامج الحماية الاجتماعية بوزن نسبى (**٢.٩٢**)، وجاء في الترتيب الثاني ضرورة تحقيق الأمن الاجتماعى للعمال في القطاع غير الرسمي بوزن نسبى (**٢.٨٥**)، ثم جاء في الترتيب الثالث ضرورة التعاون بين قيادات المجتمع لمواجهة مشكلات العمال في القطاع غير الرسمي وضرورة وجود تنسيق بين خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية للعمال بوزن نسبى (**٢.٤٣**)، ثم جاء في النهاية الترتيب السابع والأخير ضرورة وجود حملات إعلامية للمطالبة بحقوق العمال في القطاع غير الرسمى بوزن نسبى (**٢.١٤**).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **المتطلبات المجتمعية لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي** بلغ (**٢.٤٩**)، وهو معدل مرتفع، قد يرجع ذلك الحاجة إلى ضرورة المساواة بين العمال في القطاع الرسمي وغير الرسمي في كافة برامج الحماية الاجتماعية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة سميت Smit, (2010) والتي أكدت على ضرورة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والروابط بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي.

جدول (٨) يوضح متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية ككل (ن=٤١)

م	المتطلبات	مجموع الأوزان	الوزن النسبي	%	الترتيب
أ	**المتطلبات التشريعية**	٩٠١	٢.٧٤	%٩١.٣٣	١
ب	**المتطلبات التنظيمية والإدارية**	٨٠٣	٢.٤٤	%٨١.٤	٣
ج	**المتطلبات المجتمعية**	٨١٩	٢.٤٩	%٨٣	٢
	المجمـــوع	٢٥٢٣	٢.٥٥	%٨٥.٢٢	مرتفع

يتضح من الجدول السابق إلى أن المتوسط العام لمتطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى **مرتفع** بوزن نسبى (٢.٥٥)، ونسبة (٨٥.٢٢ %)، **حيث تمثل الترتيب الأول في المتطلبات التشريعية** بنسبة (٩١.٣٣ %)، و**الترتيب الثاني المتطلبات المجتمعية** بنسبة (٨٣ %)، ثم **الترتيب الثالث** وهو**المتطلبات التنظيمية والإدارية** بنسبة (٨١.٤ %)، ويرجع ذلك إلى أنه حتى الآن مازال العمال في القطاع غير الرسمي يفتقدون للكثير من برامج وخدمات الحماية الاجتماعية، لذلك لابد من تفعيل برامج الحماية الاجتماعية في قطاع العمل غير الرسمي وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة عبدالموجود(٢٠١٠) حيث توصلت إلى أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي إلا نسبة محدودة للغاية، وعدم وجود تأمين صحى للعاملين في هذا القطاع، وكذلك عد وضعهم تحت مظلة التاميات الاجتماعية الخاصة بالعمالة غير المنظمة، وعدم اشتراك العمال بالنقابات العمالية لعدم معرفتهم بها وشعورهم بأن هذه النقابات لا تحقق الحماية الاجتماعية لهم.

ثالثاً: النتائج الخاصة بمعوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا

جدول (٩) يوضح معوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا (ن=٤١)

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
١	عدم ملائمة القوانين والتشريعات القائمة للتغيرات الجارية في الحياة العملية.	٣٦	٥	-	١١٨	٢.٨٧	%٩٥.٦٦	٣
٢	ضعف اللوائح والقوانين المنظمة للتأمينات الاجتماعية.	٣٣	٨	-	١١٥	٢.٨٠	%٩٣.٣٣	٤
٣	تدنى مستوى الأجور التي يحصل العمال.	١١	٣٠	-	٩٣	٢.٢٦	%٧٥.٣٣	٥
٤	ضعف إشراف اتحاد عمال مصر على العمال.	٤١	-	-	١٢٣	٣	%١٠٠	١
٥	ضعف دور وسائل الإعلام في عرض مشكلات العمال.	٣٨	٣	-	١٢٠	٢.٩٢	%٩٧.٣٣	٢
٦	صعوبة الحصول على قرض أو سلفة بدون فوائد من العمل.	١١	٢٤	٦	٨٧	٢.١٢	%٧٠.٦٦	٦
٧	عـدم تـوفر خـدمات التـأمين الصحى للعمال.	٣٦	٥	-	١١٨	٢.٨٧	%٩٥.٦٦	٣مكرر
٨	عدم وجود قوانين وتشريعات جديدة تخدم الفئات المهمشة من العمال.	٣٨	٣	-	١٢٠	٢.٩٢	%٩٧.٣٣	٢مكرر
	المجمـــوع				٨٩٤	٢.٧٢	%٩٠.٦٦	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن معوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، تمثلت فيما يلي

جاء في الترتيب الأول ضعف إشراف اتحاد عمال مصر على العمال بوزن نسبى (٣)، وجاء في الترتيب الثاني ضعف دور وسائل الإعلام في عرض مشكلات العمال وعدم وجود قوانين وتشريعات جديدة تخدم الفئات المهمشة من العمال بوزن نسبى (٢.٩٢)، ثم جاء في الترتيب الثالث عدم ملائمة القوانين والتشريعات القائمة للتغيرات الجارية في الحياة العملية وعدم توفر خدمات التأمين الصحى للعمال بوزن نسبى (٢.٨٧)، ثم جاء في النهاية الترتيب السادس والأخير صعوبة الحصول على قرض أو سلفة بدون فوائد من العمل بوزن نسبى (٢.١٢).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن **المتوسط العام لمعوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا** بلغ (٢.٧٢)، وهو معدل مرتفع، قد يرجع ذلك غياب برامج وأنشطة الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي وخاصة عمال البناء والتشييد.

رابعاً: النتائج الخاصة بالمقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا

جدول (١٠) يوضح المقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا (ن=٤١)

م	العبـــــارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن النسبي	النسبة%	الترتيب
		نعم	إلي حدما	لا				
١	وجود صندوق اجتماعى يكفل العامل وأسرته.	٣٨	٣	-	١٢٠	٢.٩٢	%٩٧.٣٣	٣
٢	وجود تدريب للعمال من فترة لآخرى.	١٨	٢٣	-	١٠٠	٢.٤٣	%٨١	٥
٣	تفعيل دور النقابة الخاصة بالعمال.	٣٦	٥	-	١١٨	٢.٨٧	%٩٥.٦٦	٤
٤	وجود برامج للتأمين الصحى.	٤١	-	-	١٢٣	٣	%١٠٠	١
٥	توفر وقت للراحة خلال فترة العمل.	١٦	١٨	٧	٩١	٢.٢	%٧٣.٣٣	٧
٦	وجود ضمان اجتماعى في حالة الخروج من العمل.	٤١	-	-	١٢٣	٣	%١٠٠	١مكرر
٧	توفر زيادة دورية في الأجور.	٣٩	٢	-	١٢١	٢.٩٥	%٩٨.٣٣	٢
٨	وجود ندوات توعية للعمال بضرورة استخدام إجراءات الوقاية والسلامة المهنية.	١٧	٢٤	-	٩٩	٢.٤	%٨٠	٦
	المجمـــوع				٨٩٥	٢.٧٢	%٩٠.٧٠	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن المقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال فـــي القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا، تمثلت فيما يلي

جاء في الترتيب الأول وجود برامج للتأمين الصحى ووجود ضمان اجتماعى في حالـــة الخروج من العمل بوزن نسبى (٣)، وجاء في الترتيب الثاني توفر زيادة دورية في الأجور بوزن نسبى (٢.٩٥)، ثم جاء في الترتيب الثالث وجود صندوق اجتمـــاعى يكفـــل العامـــل وأسرته بوزن نسبى (٢.٩٢)، ثم جاء في النهاية الترتيب السابع والأخير توفر وقت للراحة خلال فترة العمل بوزن نسبى (٢.٢).

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام **للمقترحات اللازمة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا** بلغ (٢.٧٢)، وهو معدل مرتفع، لذلك لابد من ضرورة تحرك الحكومات بسرعة لحماية العمال من التداعيات، والمطالبة بإجراءات عاجلة وواسعة النطاق ومنسقة لحماية العمال في أماكن العمل، وتحفيز الاقتصاد ودعم الوظائف والدخول للعمال الذين يعملون في العمالة غير الرسمية والذين تأثروا أكثر بكثير من الأزمات السابقة، خاصة في وجود انتشار وباء كورونا، (الحسين، ٢٠٢٠).

سادساً : أليات **مقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية**

من خلال اســـتعراض الإطـــار النظـــري للدراســـة والإطـــار المىـــداني يمكـــن التوصـــل إلـــى مجموعـــة من الآلىـــات المقترحة لتحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، **وذلك كما يلي:**

جدول (١١) يوضح أليات تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا من منظور االممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

م	الآليات	أبعاد التنفيذ	جهات التنفيذ المقترحة
١	الدفاع عن حقوق العمال في القطاع غير الرسمى	١- دعوة وتحريك العمال في القطاع غير الرسمى وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة لزيادة الوعي والمعرفة بحقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بها في إطار المسئولية الاجتماعية وثقافة الحقوق والواجبات. ٢- العمل على دعم مؤسسات المجتمع المختلفة التي تعمل في مجال حقوق العمال في القطاع غير الرسمى فى المجتمع من خلال تنظيم شبكات العمل بين تلك المؤسسات ومن أجل التنسيق والتكامل فيما بينهم. ٣- تسهيل إجراءات حصول العمال في القطاع غير الرسمى على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر وضمان نسبتهم في برامج الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة - مؤسسات المجتمع المدنى - الإعلام - الاتحادات والنقابات العمالية - وزارة الصحة
٢	تمكين العمال في القطاع غير الرسمى	١- تغيير ثقافة المجتمع نحو العمال فى القطاع غير الرسمى من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين. ٢- تدريب العمال على التعامل مع مختلف القضايا المتصلة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوقهم بشكل خاص. ٣- تعبئة الموارد والإمكانات المحلية لمواجهة مشكلات العمال فلى القطاع غير الرسمي.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة - مؤسسات المجتمع المدنى - الاتحادات والنقابات العمالية
٣	المساندة الاجتماعية	١- تقديم الدعم المعنوي والرعاية والتقدير للعمال في القطاع غير الرسمي في ظل جائحة كورونا. ٢- تقديم المساندة المعلوماتية للعمال في القطاع غير الرسمي فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم. ٣- تقديم المساندة المعلوماتية للعمال في القطاع غير الرسمي حول مصادر تقديم المساعدات المادية والعينية لهم.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة - مؤسسات المجتمع المدنى - الإعلام - الاتحادات والنقابات العمالية
٤	الشراكة بين القطاع الرسمى وغير الرسمى	١- تطوير الشراكة بين القطاع الرسمى وغير الرسمى فيما يتعلق بدعم ورعاية العمال. ٢- التعاون في مجال برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الرسمى وغير الرسمى لدعم ورعاية العمال في القطاع غير الرسمى.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة

م	الآليات	أبعاد التنفيذ	جهات التنفيذ المقترحة
		٣- تنظيم برامج وفعاليات مشتركة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مجال دعم الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمى والمحافظة على حقوقهم فى مجال العمل.	- مؤسسات المجتمع المدنى - الإعلام - الاتحادات والنقابات العمالية
٥	دعم شبكات الأمان الاجتماعي	١- توفير معاش مناسب للعمال في القطاع غير الرسمي خلال فترة جائحة كورونا. ٢- دعم نظم الضمان الاجتماعي المستدام والتأمينات الاجتماعية للعمال في القطاع غير الرسمي. ٣- دعم نظم الرعاية الصحية وإصابات العمل.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة - مؤسسات المجتمع المدنى - وزارة الصحة - الاتحادات والنقابات العمالية
٦	صنع وتحليل السياسة الاجتماعية	١- تحليل سياسات تشغيل العمال في القطاع غير الرسمي. ٢- صنع سياسة الحماية الاجتماعية فاعلة للعمال في القطاع غير الرسمي. ٣- دراسة وتحليل القضايا المجتمعية المرتبطة بمشكلات العمال في القطاع غير الرسمى في ظل جائحة كورونا.	وزارة التضامن الاجتماعى - وزارة القوى العاملة - مؤسسات المجتمع المدنى - وزارة الصحة

مراجع البحث

إبراهيم، أبوالحسن عبدالموجود (٢٠١٠). الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمى الدولى الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية - انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية، مج٩، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

أبو زعيتر، سلامة (٢٠١٣). متطلبات الحماية الاجتماعية للعمال في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، متاح على: https://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=379510&ac=2

إمام، منال ممدوح (٢٠١٧). الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد غير الرسمي في مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

أمين، خالد زكريا، آخرون (٢٠٢٠). مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحة في التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج٢٨، معهد التخطيط القومى، ص٣٥.

الأمم المتحدة، الاسكوا (٢٠٢١). برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ندوة عبر الانترنت حول العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ٢٠ يناير ٢٠٢١.

الأمم المتحدة، الاسكوا(٢٠٢٠). سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩ الاقتصادية والاجتماعية: الحماية الاجتماعية، اجتماع حكومي دولي، ٢٢ نيسان/أبريل. متاح على:
https://q9r.us/5Kl3s

الأمم المتحدة (٢٠١٤). الجمعية العامة، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والعشرون.

بدوى، أحمد زكى (١٩٧٧). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

الجهني، على حسن (٢٠٢٠). القلق من جائحة كورونا (كوفيد- ١٩) في المجتمع السعودي، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، ص٣٨٠.

الجيوشى، أحمد (٢٠١٩). تحديات العمالة فى الاقتصاد غير الرسمى، متاح على:https://gate.ahram.org.eg/daily/News/721739.aspx

الحسين، إيمان (٢٠٢٠). العمال الوافدون في مركز أزمة الصحة العامة في الخليج. متاح على- https://agsiw.org/ar/migrant-workers-at-the-epicenter-of-public-health-crisis-in-the-gulf-arabic .

حنبل، إبراهيم حسن (١٩٩٠). الخدمة الاجتماعية العمالية، مكتبة عين شمس، القاهرة.

الحوامد، طلال (٢٠٢١). المخاطر المهنية المرتبطة بمهن البناء والتشييد، متاح على:
https://q9r.us/uZ0Wi

الخالدى، نبيل عمران موسى، غالى، أحمد حسن (٢٠١٦). العمالة المؤقتة وسوق العمل، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية،ع٣، مج١٩ ، كلية الآداب، جامعة القادسية، ص٣٣٦:٣٣٩.

دار الخدمات النقابية والعمالية (٢٠٢٠). تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال، الأربعاء، أكتوبر ١٤، ١٤:٢٨. متاح على:
https://q9r.us/fM6Cd

الرشيدى، عبدالونيس محمد (٢٠٢١). آليات الحماية الاجتماعية المستدامة للعمالة المؤقتة بالمملكة العربية السعودية في ظل جائحة كوفيد ١٩، مؤتمر الخدمة الاجتماعية الثانى عشر، ادراة الأزمات في العمل الاجتماعى، حكومة الشارقة بالامارات المتحدة دائرة الخدمات الاجتماعية، ص ص١١-١٢.

سطوحى، هناء رمضان احمد (٢٠١٦). دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التخفيف من مخاطر عمالة الفتيات القاصرات، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، ع٣ ، مج ٢ ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ص٢٩٣.

عبدالحافظ، شرين محمد إحسان (٢٠٢٠). مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اجتماعياً واقتصادياً، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع٥٢، مج٣ ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص٨١٩.

عثمان، عبدالفتاح، آخرون (٢٠١٠). مقمة فى الخدمة الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

على، أحمد حسن محمد (٢٠٢١). الآليات القانونية والاقتصادية لمواجهة فيروس كورونا المستجد COVID 19: مصر والأردن نموذجاً، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، ع١، ج٢ ، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص١٥.

غازى، على على(٢٠٢٠). التخطيط الإستلراتيجى لعالم ما بعد جائحة كورونا، إدارة الاعمال، جمعية إدارة الأعمال، ع١٦٩ .

القرنفيلى، أيمن مصطفى (٢٠١٩). آليات الحماية الاجتماعية للمرأة المصرية: دراسة على عينة من النساء الفقيرات، المجلة العلمية المحكمة، ع١٥، كلية الآداب، جامعة السويس، ص١٦٦.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (٢٠٢٠). تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته (١٤فبراير – ٣٠أبريل٢٠٢٠)، القاعدة القومية للدراسات – العمالة غير المنتظمة، ع١٧٤، ديسمبر ٢٠٢٠ ، جامعة القاهرة.

محمد، أحمد حسن (٢٠٢٠). منظمة الصحة العالمية ودورها في مكافحة فيروس كورونا المستجد COVID 19، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع٣٢، ص٣٩.

محمد، محمود عبدالحافظ (٢٠١٤). الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٨٤٦.

معهد التخطيط القومي (٢٠١٠). نحو إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في مصر، القاهرة.

منظمة العمل الدولية (٢٠١٧). الحماية الاجتماعية في ظل التغيرات في عالم العمل: نحو مستقبل تتوافر فيه الحماية الاجتماعية للجميع فى الدول العربية، بيروت.

منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠). تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، الحماية الاجتماعية عند مفترق طرق – سعياً إلى تحقيق مستقبل أفضل.

منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢). التقرير العالمى للحماية الاجتماعية ٢٠٢٠-٢٠٢٢. متاح على:
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_818175/lang--ar/index.htm

مؤتمر العمل الدولى (٢٠١١). إدارة العمل وتفتيش العمل، الدورة المائة، مكتب العمل الدولى، جنيف، ص ص٩-١٠.

هاشم، صلاح (٢٠١٨). الحماية الاجتماعية للفقراء- قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى، القاهرة.

Behrendt, Nguyen (2019). Ensuring universal social protection for the future of work, Volume: 25 issue: 2, European Review of Labor and Research, Geneva, Switzerland.

Birkenmaier, Julie, et al (2014). the Practice of Generalist Social Work, 3rd ed, Routledge, New York.

Brickenstein, Christine (2015). Social protection of foreign seasonal workers: from state to best practice, Birkenstein Comparative Migration Studies, University, Osnabrück, Germany.

Kirst, Ashman, & Hull Jr (2009). Understanding Generalist Practice, 5th ed, Brooks / Cole, USA.

Koloma, Yaya (2020). COVID-19, financing and sales decline of informal sector Mses. in Senegal, African Development Bank, Wiley.

Oduro, Appia Joseph, et al (2020). Transportation barriers to formal healthcare utilization and associated factors among poor older people under a social protection programmer in Ghana, Journal of Transport & Health, Elsevier.

Oxford Dictionary (1993). Clarendon Press.

Santos, Gervásio, et al (2020). The informal sector and Covid-19 economic impacts: the case of Bahia, Brazil, Economics, Praça 13 de Maio, n. 6, Salvador, Bahia 40110-060, Brazil.

Smit, Nicola (2010). Social protection for developing countries: Can social insurance be more relevant for those working in the informal economy.? Law, Democracy & Development / Vol 14, University of Johannesburg.

UNICEF (2012). Child – sensitive social protection -Internationalexperience, International Symposium on Child poverty andDevelopment 20-22 November Beijing, China.